ISSN:2605-6259
The Lixus journal of history and Humanities
دورية مغربية محكمة متخصصة في التاريخ والعلوم الإنسانية
مجلة ليكسوس Revue Lixus

تاريخ المغرب وإفريقيا:

سياسة المغرب الإفريقية وتأثيرها على موقف الدول الإفريقية من نزاع الصحراء المغربية :دراسة تاريخية تقييمية

Morocco's African policy and its impact on the position of African countries on the Moroccan Sahara conflict: a historical and evaluative study

عبد العزيز ايت قشى
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس الرباط

Web Site:Revues.imist.ma/index.php/Lixus/index
E-Mail:lixus.magazine@gmail.com

■الاستشهاد المرجعي:
-عبد العزيز ايت قشي،سياسة المغرب الإفريقية وتأثيرها على موقف الدول الإفريقية من نزاع الصحراء المغربية: دراسة تاريخية تقييمية،مجلة ليكسوس،العدد 55،يناير 2025،صص:65-92

■الملخص:

تعترض الدول، في إطار تفاعلها مع محيطها الدولي، مجموعة من الأزمات والقضايا التي تكون مجبرة على تحديد موقفها منها، انطلاقا من محددات داخلية وخارجية. فالأولى مرتبطة بالبيئة الداخلية وما تتميز به عملية صنع القرار الخارجي، كطبيعة النظام السياسي والمستوى الاقتصادي والمالي والقوة العسكرية وغيرها...، والثانية متعلقة بطبيعة الأزمة ونوع العلاقة القائمة مع أطراف النزاع والظرفية الدولية المواكبة.

وقد كان نزاع الصحراء بين المغرب وجبهة البوليساريو أرضية لاختبار هذه المحددات، حيث سعى المغرب إلى تأطير علاقاته الخارجية مع دول العالم بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة انطلاقا من مواقفها من قضية الصحراء. فنشأة هذا النزاع في سبعينيات القرن 20 تزامن مع عدة متغيرات جهوية ودولية تميزت بالانتشار الكبير للشعارات التحررية المستندة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وحصول العديد من الدول الإفريقية والأسيوية على استقلالها تطبيقا لهذا المبدأ، مما جعل العديد منها تنظر إلى هذا النزاع على أنه صراع بين دولة توسعية ذات توجه غربي وشعب مضطهد يخوض معركته من أجل الحصول على استقلاله، وانطلاقا من هذه القراءة كانت العديد من الدول تبني موقفها من هذا النزاع.

إن تمكن جبهة البوليساريو من إيصال صوتها إفريقيا في المراحل الأولى، لم يكن ليتحقق دون الدعم الكبير والمباشر من النظامين الجزائري والليبي. لكن هذا المعطى ليس ثابتا باستمرار لأن العلاقات الدولية تتغير بتغير الظروف والمحددات، وهو ما سيحدث مع بداية التسعينات حينما تغيرت هذه المعطيات، فتغير على غرارها موقف الدول الإفريقية من هذا النزاع، الشيء الذي أفقد حركة البوليساريو المساندة الكبيرة داخل العواصم الإفريقية، وأعطت بالمقابل فرصة

للدبلوماسية المغربية لتجاوز سلبيات المرحلة الأولى وتعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية وتحفيزها على تغيير موقفها من النزاع.

■ **كلمات المفاتيح:** العلاقات المغربية الإفريقية ، الصحراء المغربية ، إفريقيا – المغرب ، جبهة البوليساريو.

■Reference citation:

- Ait Kchi Abdelaziz,**Morocco's African policy and its impact on the position of African countries on the Moroccan Sahara conflict:a historical and evaluative study, Lixus journal , Issue 55, January 2025,pp:65-92**.

■Abstract:

Countries face a range of crises and issues within their international environment that force them to take positions, based on internal and external factors. The first is linked to the internal environment and the characteristics of the external decision-making process, such as the nature of the political system, the level of economic and financial factors, military strength, and others. The latter is related to the nature of the crisis and the type of relationship with the parties to the conflict, as well as the accompanying international circumstances.

The conflict in the Sahara between Morocco and the Polisario Front was a testing ground for these determinants, as Morocco sought to frame its foreign relations with countries around the world in general, and African countries in particular, based on their positions on the Sahara issue. The emergence of this conflict in the 1970s coincided with several regional and international changes characterized by the wide spread of liberation slogans based on the principle of the right of peoples to self-determination. The independence of many African and Asian countries according to this principle led many of them to view this conflict as a struggle between a colonial state with a Western orientation and an oppressed people fighting for their independence. Based on this reading, many countries adopted their position on this conflict.

While the Polisario Front was able to amplify its voice in Africa in the early stages, this would not have been achieved without significant and direct support from the Algerian and Libyan regimes. However, this factor is not constant as international relations change with changing circumstances and determinants, as will happen with the beginning of the 1990s when these data changed. Similarly, the position of African countries on this conflict changed, depriving the Polisario movement of the large support it had within African capitals. In turn, this provided an opportunity for Moroccan diplomacy to overcome the negatives of the initial phase, strengthen its relationships with African countries, and encourage them to change their position on the conflict.

■Key words: Moroccan African relations ,Moroccan Sahara , Africa , Morocco , Polisario Front.

مقدمة:

بعد حصول المغرب على الاستقلال قام بتجديد صلته بمجاله الإفريقي معتمدا في ذلك على إرثه التاريخي، ودوره الديني المستمر من خلال الطرق الصوفية المنتشرة بالعديد من الدول الإفريقية. لكن هذه المحددات ليست الوحيدة في العلاقة بين الطرفين، بل تتحكم فيها محددات أخرى تتمثل في مؤثرات إيديولوجية وتحولات جيوستراتيجية متسارعة انعكست على بلدان القارة الإفريقية.

هذه الانقسامات الإيديولوجية الحادة التي عرفتها إفريقيا في هذه المرحلة، بين دول تنتمي للمعسكر الشرقي، وأخرى تساند الدول الغربية،

ستجعل منها عنصرا أساسيا في تحديد سلوك الدول الإفريقية تجاه القضايا التي تواجهها، مما قلص كثيرا من دور المحدد التاريخي الذي كان يشكل نقطة تفوق للدبلوماسية المغربية.

وقد شكلت المنافسة الشديدة التي مارستها كل من الجزائر وليبيا على المغرب تحديا كبيرا أمامه للحصول على مرتكزات قوية في العديد من الدول الإفريقية، وقد ساعدهما في ذلك حضورهما الدبلوماسي المكثف بإفريقيا وإمكاناتهما المالية المهمة، مما قلص بشكل كبير من هامش تحرك الدبلوماسية المغربية، خصوصا في ظل تردي العلاقة بين المغرب من جهة والجزائر وليبيا من جهة ثانية.

وفي هذا السياق، كان من الضروري على المغرب أن يعتمد سياسة إفريقية تخول له الحصول على دعم الدول الإفريقية لقضاياه الأساسية، وخاصة فيما يتعلق بقضيته الوطنية، في حين كانت مواقف الدول الافريقية من هذه القضايا تتحدد، انطلاقا من طبيعة علاقاتها السياسية والاقتصادية مع المغرب. فالتراجع الدبلوماسي الذي عرفه المغرب إفريقيا في مرحلة ما قبل سنة 1984، وهو تاريخ قبول عضوية ما يعرف "بالجمهورية الصحراوية" داخل منظمة الوحدة الافريقية، لا يمكن تفسيره بمعزل عن التوجه السلبي للسياسة الخارجية المغربية والأخطاء التي تم ارتكابها في تلك المرحلة.

في هذه المقالة العلمية سنحاول تقييم سياسة المغرب الخارجية نحو إفريقيا خلال عهد الملك الراحل الحسن الثاني وتأثيرها على مواقف الدول الإفريقية تجاه قضية الوحدة الترابية؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي أسئلة فرعية أخرى: إلى أي حد كان لتراجع الدبلوماسية الجزائرية والليبية بسبب الأزمة السياسية التي شهدتها الأولى والحصار الذي ضُرب على الثانية أثره على مواقف الدول الإفريقية تجاه قضية الصحراء؟ وما هو الوزن الحقيقي للمجهودات التي بذلتها الدبلوماسية المغربية في إطار سعيها لتجاوز سلبياتها السابقة وإقناع الدول الإفريقية بالطرح المغربي؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار السياسة الإفريقية الجديدة للمغرب بما حملته من أوجه تغيير محفزا للدول الإفريقية لتغيير موقفها من هذا النزاع؟

1-تطور العلاقات المغربية الإفريقية:

أعلن المغرب منذ السنوات الأولى للاستقلال عن موقفه الرسمي تجاه إفريقيا، فلم يذخر جهدا في سبيل تجديد وإحياء علاقاته معها من خلال مساندته ودعمه لحركات التحرر الوطنية في الكثير من البلدان الإفريقية، وفي هذا السياق قام المغرب بدور كبير في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عبر "مجموعة الدار البيضاء" والتي كان من جملة أهدافها هو الدفاع عن وحدة دول القارة الإفريقية وتشجيع التضامن

والتعاون بينها[1]، كما ساهم في حل العديد من النزاعات والصراعات الإفريقية.

غير أن قضية الوحدة الترابية للمملكة قد خيمت على العلاقات المغربية الافريقية وشكلت المحدد الرئيسي لصناعة السياسة الخارجية المغربية تجاه دول القارة السمراء، طيلة المراحل التي أعقبت فترة الاستقلال، وفي هذا الإطار يمكننا الوقوف عند الظرفية السياسية الداخلية لتلك المرحلة كمحدد أولي لفهم سياسة المغرب الافريقية.

أ–المرحلة الثورية في سياسة المغرب الإفريقية.

اختار المغرب عقب حصوله على الاستقلال تعزيز علاقاته السياسية والاقتصادية مع الدول الإفريقية "التقدمية"[2]، وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول طبيعة توجهه خصوصا أن المغرب دولة معتدلة ومرشح للتقرب أكثر من الدول الإفريقية المحافظة التي يتقاسم معها هذه الخصوصية، في ظل الانقسام الإيديولوجي الذي كانت تعاني منه إفريقيا عقب مرحلة الاستقلال.

وقد كانت مواقف الدول الإفريقية التقدمية التي تقرب منها المغرب، تتميز بالحدة تجاه الدول الاستعمارية، حيث كانت تطالب بدعم الحركات التحررية الإفريقية التي كانت لا تزال تناضل من أجل الحصول على الاستقلال، وتدعوا إلى محاربة كل أشكال الامبريالية الاستعمارية وتعزيز العلاقات الافريقية مع الاتحاد السوفيتي في مقابل ذلك، كما كانت تعتبر أن التعاون بين الدول الافريقية بمثابة الوسيلة الأمثل لتجاوز الأزمة التي كانت يعاني منها دول القارة، وقد كان الرئيس الغاني "كوامي نكروها" والكونغولي "باتريس لومومبا" من أبرز زعماء هذا التيار.

وفي هذا الإطار ترجم التوجه الثوري للمغرب خلال هذه المرحلة عبر مجموعة من المبادرات السياسية والعسكرية، وقد كان التدخل العسكري المغربي في الكونغو بداية الانخراط في هذا التوجه، فاستجابة لنداء الرئيس الكونغولي "باتريس لومومبا" لمساعدة بلاده في مواجهة حركة "موريس تشومبي" الانفصالية في إقليم " كاطانكا" الغني بالمواد المعدنية قام المغرب بإرسال تجريدة عسكرية للكونغو تضم 3257 جندي في إطار المساعدة العسكرية[3].

---

[1]. كانت العضوية في هذه المنظمة أقرب إلى "التضامن العائلي" من كونها مسطرة قانونية، أنظر:
Maurice KAMATO, le retrait du Maroc de l'O.U .A in **rétrospective et perspectives africaine**, Economica, Paris, 1995, pp. 88-89.

[2]. أبرم المغرب مع هذه الدول، والتي تأتي على رأسها دولة السنغال، عدة اتفاقيات قاربت 13 اتفاقية، وهو رقم مهم مقارنة مع باقي الدول الإفريقية.

[3]. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بخصوص هذه التجريدة في المقال الذي نشرته مجلة القوات المسلحة الملكية (دون ذكر اسم صاحب المقال) تحت عنوان:
"Contribution du Maroc aux OMP et aux actions humanitaires extérieures", **Revue des FAR**, Edition 395, Décembre 2019- Janvier 2020, p. 45.

وبالرغم من كون التدخل المغربي كان يتمتع بالشرعية الدولية، على اعتبار أنه تم بطلب من الأمم المتحدة وأن التجريدة المغربية كانت تعمل في إطار وحدات حفظ السلام، إلا أن الغاية من هذه العملية كانت هي إظهار المغرب كدولة حريصة على حماية إفريقيا من التدخلات النيوكولونيالية، والهادفة لاستغلال ثروات القارة وزعزعة استقرارها، وقد منحت أزمة الكونغو للمغرب فرصة لتحقيق هذا الغرض بحكم مساندة بلجيكا، المستعمر السابق، لانفصاليي " كاطانكا" ضد رئيسا الوزراء وزعيما الحركة الوطنية في الكونغو "باتريس لومومبا" والذي حاول استرجاع السيطرة على الموارد المعدنية الغنية بالكونغو والخاضعة للاستغلال البلجيكي[1].

الحدث الثاني الذي ميز سياسة المغرب الإفريقية في هذه المرحلة، تمثل في المساهمة البارزة للمغرب في تأسيس مجموعة الدار البيضاء في يناير 1961، كإطار سياسي لمجموعة من الدول الإفريقية التقدمية لتنسيق وتوحيد مواقفها تجاه الأزمات الدولية والجهوية ولتعزيز التعاون بين مكوناتها بهدف تحقيق الوحدة الإفريقية.

وقد عقد المؤتمر التأسيسي لمجموعة الدار البيضاء بالمغرب في الفترة الممتدة من 3 إلى 7 يناير 1961 بحضور زعماء خمس بلدان إفريقية هم غانا، مالي، الجمهورية المتحدة، الجزائر وليبيا بالإضافة إلى المغرب[2]، وقد جعلت هذه المجموعة من بين أهدافها الاستقلال التام لإفريقيا وتعزيز سياسة الحياد تجاه الصراعات الدولية[3].

إن إضفاء النهج التقدمي على سياسة المغرب الإفريقية خلال هذه المرحلة، والذي ترجم عمليا في مجموعة من المبادرات، كان بالنسبة للمغرب جزءا من استراتيجية تخدم مصالحه الوطنية بالأساس بهدف تأمين الدعم الافريقي لمطالبه بموريتانيا بعد تأكد دعم الدول العربية له، فاختيار الدول الإفريقية المحافظة مساندة استقلال موريتانيا، تحت تأثير من فرنسا، قلص مبدئيا من عدد الدول التي من الممكن أن تساند الطرح المغربي، مما جعل هذا الأخير مجبرا للبحث عن دعم الدول التقدمية لمطلبه بموريتانيا[4]. ولهذا حاول المغرب الظهور بمظهر الحريص على حماية إفريقيا من تدخلات القوى النيوكولونيالية، كما حاول إظهار استقلال موريتانيا كمؤامرة صنعتها القوى

---

[1]. محمد امحمد الطوير، **تاريخ التحرر من الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث بالوطن العربي وإفريقيا وآسيا وأوربا والأمريكيتين**، منشورات الهلال العربية، 1998، ص. 160-170.

[2]. كانت الجزائر ممثلة بأفراد من الحكومة المؤقتة وكانت ليبيا مشاركة بصفة عضو ملاحظ.

[3]. Abdelkader EL KHADIRI, les groupements régionaux en Afrique antérieurs à l'OUA, le cas du groupe de Casablanca, in **le Maroc et l'Afrique après l'indépendance**, publications de l'institut des études Africaines (IEA), Rabat 1996, p. 115.

[4]. كان المغرب يحظى بدعم جميع الدول العربية في قضية مطالبه بموريتانيا باستثناء تونس، وقد تأكد ذلك خلال مؤتمر القمة العربية المنعقد بشتورة بلبنان سنة 1960، أنظر يونس رياحي، **تطور مواقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء الغربية: دراسة في آليات صنع القرار السياسي بالدول الإفريقية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 2004-2005، ص. 153.

الاستعمارية وخاصة فرنسا لإضعاف المغرب وبلقنة القارة، وبالتالي يتعين منع هذا الاستقلال لخدمة الوحدة الإفريقية. وقد قوبل مطلب المغرب، الذي قدم في قالب سياسي وايديولوجي، من قبل هذه الدول في نهاية المطاف بالرفض[1].

يمكن القول إن تأثير قضية موريتانيا في هذه المرحلة، بوصفها المحرك الرئيسي لسياسة المغرب الإفريقية، هي التي عرفت المغرب بإفريقيا وعرفت إفريقيا بالمغرب بعد حصوله على الاستقلال، كما أن هذه المرحلة تشكل خلفية تاريخية ضرورية لفهم استراتيجية المغرب الإفريقية، حيث ستصبح مصالح المغرب الوطنية والمتمثلة في مطالبه الترابية، خلال المراحل اللاحقة، المحدد الرئيسي للاستراتيجية الإفريقية.

ب–مرحلة 1963 – 1973 (ابتعاد المغرب عن افريقيا).

باستقلال موريتانيا سنة 1962 واعتراف أغلب الدول الإفريقية بها، تلقت الدبلوماسية المغربية أول صفعة لسياستها الإفريقية، ترتب عنها حل مجموعة الدار البيضاء سنة 1963 لتدخل بعد ذلك العلاقات المغربية الإفريقية في مرحلة جديدة.

وقد استمرت الانعكاسات السلبية للقضية الموريتانية على سياسة المغرب الإفريقية حتى بعد إلغاء مجموعة الدار البيضاء، حيث قام المغرب بمقاطعة المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بأديس أبابا سنة 1963 بسبب حضور الوفد الموريتاني أشغال هذا المؤتمر، مما كان له انعكاس سلبي على مكانة المغرب داخل المنتظم الإفريقي الذي بدأت معالمه الأولى تتشكل خلال هذا المؤتمر.

وحتى بعد الاعتراف الرسمي للمغرب باستقلال موريتانيا، فقط ظل بعيدا عن البناء الإفريقي خلال هذه المرحلة حيث كانت مشاركاته في مؤتمرات القمة الإفريقية تتم وفق تمثيل ضعيف مقارنة مع بقية الدول الإفريقية الأخرى. هذا التوجه الجديد في تعامل المغرب مع منظمة الوحدة الإفريقية يفسر أحيانا بسيطرة الجزائر المبكرة على أجهزة هذا المنظمة القارية، حيث ظل منصب نائب الأمين العام في غالب الأحيان من نصيب الجزائر، مما يعكس الأهمية الكبرى التي أولتها الجارة الشرقية لهذه المنظمة، كما يفسر أيضا بصعوبة توفيق المغرب بين مصالحه الوطنية والقرارات التي تصدرها هذه المنظمة التي تصب في صالح التضامن الإفريقي، حيث تعامل معها بكثير من الحذر، وكمثال على ذلك فإن المغرب لم يستجب لدعوة المنظمة الموجهة لكافة الدول الإفريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا،

[1]. محمد إيديل، **البعد الإفريقي في السياسة الخارجية للمغرب بين النظرية والممارسة بعد نهاية نظام الثنائية القطبية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهراز فاس، السنة الجامعية 2012/2011، ص : 21.

بسبب الأهمية الاستراتيجية لعلاقاته مع الدول الغربية[1].

إن العدد المحدود للسفارات المغربية بالعواصم الإفريقية جنوب الصحراء يؤكد ضعف اهتمام المغرب بإفريقيا خلال هذه المرحلة، حيث لم تكن تتجاوز سنة 1973 أربع سفارات تركزت بالأساس في المنطقة الغربية. كما يؤكد هذا الضعف الجانب الاقتصادي الذي عرف نوعا من الفتور في المعاملات المغربية الإفريقية، حيث بلغت المبادلات التجارية بينهما في هذه المرحلة مستويات جد محدودة مقارنة مع سنة 1968، حيث لم تتجاوز نسبة 3,9% من مجموع تجارة المغرب الخارجية لهذه السنة[2]، هذه المبادرات كانت تتم بالأساس مع شركاء المغرب التقليديين السنغال، كوت ديفوار، الغابون والزيير[3].

ورغم فتور علاقات المغرب الإفريقية خلال هذه المرحلة، إلا أنه ظل محافظا على علاقاته الثنائية مع بعض دول القارة مثل السنغال التي جعلها نقطة ارتكاز للمغرب داخل افريقيا، فقام بإبرام معاهدة تعاون وصداقة معها في مايو 1965، من خلالها تم تنظيم جميع أوجه التعاون بين البلدين، وتبلور عنها إحداث اللجنة العليا المشتركة المغربية السنغالية كإطار قانوني لتشجيع التعاون متعدد المجالات بين المغرب والسنغال.

إن البعد الافريقي في سياسة المغرب الإفريقية لم يحظى بالاهتمام المطلوب من قبل الدبلوماسية المغربية خلال هذه المرحلة، خصوصا بعد حل "مجموعة الدار البيضاء"، وهو ما يعكسه المستوى الجد متواضع للتعاون الاقتصادي والسياسي بين الجانبين، غير أن فهم أسباب هذا الفتور في العلاقة بين المغرب ودول إفريقيا في هذه المرحلة لا يفسر فقط بالتحولات الجهوية والعالمية، وإنما للسياسة المغرب الخارجية تجاه إفريقيا التي نهجها صناع القرار في المغرب. والتي أصبحت مجالا خاصا بالملك، الذي أوكل تنفيذها لبعض الشخصيات التي تنتمي إلى محيطه أو لبعض التكنقراط ذوو التكوين الغربي، والذين اهتموا بشكل كبير بتقوية علاقات المغرب مع الدول الأوربية، ترجمت بالتوقيع على اتفاقية الشراكة بين الطرفين سنة 1969، كما أن اهتمام المغرب بعلاقاته بدول المشرق العربي والذي تزامن مع الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصا بعد هزيمة 1967، عزز من موقفه خلال هذه المرحلة. كما تميزت هذه الحقبة بتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1969 بعد حادثة إحراق المسجد الأقصى، فكل هذه الأحداث جاءت لتؤكد تزايد الدور

---

[1]. Hammad ZOUITNI, **la diplomatie marocaine à travers les organisations régionales**, Casablanca, 1998, p. 33.

[2]. Riffi Bouhout EL MELLOUKI, la politique marocaine de coopération avec l'Afrique subsaharienne : 1960-1994, in **le Maroc et l'Afrique après l'indépendance**, op.cit, p. 71.

[3]. أحمد العبدلاوي، **العلاقات الاتفاقية بين المغرب والدول الإفريقية**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال 1983، ص. 231-264.

المغربي مع دول العالم العربي والشرق الأوسط وهو ما كان على حساب علاقاته مع الدول الإفريقية[1].

انطلاقا مما سبق، يتبين أن سياسة المغرب الخارجية بقيت منذ الاستقلال تتأرجح من دائرة لأخرى (إفريقية، عربية وأوروبية) وذلك حسب ما تقتضيه محددات الظرفية الدولية، وحسب ما يتوافق مع المصلحة الوطنية المتمثلة في الوحدة الترابية للمملكة. ويمكن فهم ضعف اهتمام المغرب بإفريقيا في هذه المرحلة، بسبب غياب مطالب ترابية للمغرب تستدعي دعم الدول الإفريقية، وذلك راجع لتسوية الملف الموريتاني آنذاك، بيد أن ظهور الارهاصات الأولى لنزاع الصحراء، وحاجة المغرب لمساندة الدول الافريقية سوف تجعل صناع القرار المغربي يراجعون سياستهم الإفريقية ويعيروها كثيرا من الاهتمام.

ج–مرحلة 1972– 1984 (عودة الاهتمام المغربي بإفريقيا)

أيقن المغرب بعد مرحلة الفتور في العلاقات المغربية الإفريقية أهمية مواقف الدول الإفريقية في دعم الطرح المغربي لقضية الصحراء، وذلك بالنظر لتولي منظمة الوحدة الإفريقية مسؤولية تسويتها منذ مراحلها الأولى. فموقف هذه المنظمة لا يمثل إلا موقف أغلبية الدول المكونة لها، وبالتالي فقد سعى المغرب لكسب تأييد هذه الدول لمغربية الصحراء، مما كان يستدعي منه تغيير سياسته الخارجية من أجل التقرب إلى الدول الإفريقية.

غير أن الفترة التي ابتعد فيها المغرب عن محيطه الإفريقي، قد عرفت مجموعة من التحولات السياسية، من قبيل النفوذ السوفياتي الذي بدأ ينموا في افريقيا، وكذلك وصول بعض الأنظمة العسكرية ذات التوجه الماركسي إلى السلطة عبر انقلابات عسكرية، مما شكل عائقا ايديولوجيا أمام استراتيجية المغرب كبلد حليف للغرب.

ومن خلال تتبع سياسة المغرب الإفريقية خلال هذه الحقبة، يظهر أنه يوجد تشابه كبير بين هذه المرحلة والمرحلة الأولى، من حيث سعي المغرب من أجل الحصول على التأييد الإفريقي لمطالبه الترابية مرحليا، كما اعتمد المغرب نفس الاستراتيجية، في تبني الخطاب السياسي والايديولوجي الذي يتوافق مع خطاب الدول الإفريقية التي يتطلع للحصول على تأييدها[2].

وفي هذا الإطار اتخذ المغرب بعض القرارات الاستراتيجية التي يمكن اعتبارها توطئة لمرحلة جديدة في علاقته مع افريقيا، وقد تمثل القرار الأبرز في هذه المرحلة هو تسويته للملف الموريتاني، عبر دعوة الرئيس الموريتاني المختار ولد دادة لحضور أشغال مؤتمر القمة الاسلامي الأول الذي انعقد بالمغرب في شتنبر 1969، والذي تم على هامشه عقد لقاء بين الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس الموريتاني، توج

[1]. يونس رياحي، مرجع سابق، ص. 155.

[2]. نفسه، ص. 156.

بعد ذلك بالاعتراف الرسمي المغربي باستقلال موريتانيا في يوليوز 1970 وتوقيع معاهدة لحسن الجوار والتعاون الثنائي[1].

وقد شكل احتضان المغرب لمؤتمر القمة الإفريقي في 9 يونيو 1972 والذي حضرته جل الدول الإفريقية مناسبة للتقرب للدول الإفريقية، حيث تمخض عنه الكثير من القرارات المهمة، أهمها الرفع من قيمة المساعدات المالية المقدمة لحركات التحرر الإفريقية ب 50% بالإضافة للمساهمات الطوعية للدول الإفريقية[2]، بهدف تنقية أجواء العلاقات المغربية الإفريقية واستشعارا منه لقرب نزاع الصحراء، والذي سيحتاج فيه لدعم الدول الإفريقية التي ستلعب في تحديد مآله دورا هاما، خاصة على الواجهة السياسية، حيث سيشرع كل طرف إلى طلب دعم هذه الدول إما في إطار جماعي داخل منظمة الوحدة الإفريقية أو بشكل فردي.

وبالموازاة مع كل ما سبق، قام المغرب بالرفع من عدد تمثيلياته الدبلوماسية بإفريقيا خلال هذه المرحلة ليصل عددها إلى 13 في أواخر السبعينات في محاولة لإعطاء دفعة جديدة لعلاقاته الثنائية مع الدول الإفريقية. كما زاد خلال نفس المرحلة من عدد المشاورات السياسية بين المغرب ومعظم الدول الإفريقية من خلال تبادل الزيارات والبعثات الدبلوماسية[3].

هذا النشاط السياسي المكثف للمغرب داخل المجال الإفريقي واكبه نشاط عسكري بنفس المستوى، إذ عرفت هذه المرحلة لجوء المغرب، وبشكل متوالي، للأداة العسكرية كجزء من استراتيجيته الإفريقية، وقد اتخذ العمل العسكري المغربي في افريقيا شكلين مختلفين خدمة لغاية واحدة، وهي المصالح المغربية كما كان يتصورها صناع القرار السياسي. فالشكل الأول للحضور العسكري المغربي في إفريقيا كان علنيا من خلال التدخل في الزايير مرتين لدعم نظام الرئيس "موبوتو" ضد انفصاليي إقليم "كاتنغا" المدعومين من قبل أنجولا وكوبا[4]، أما على المستوى العمليات العسكرية السرية، فقد ساهم المغرب في العملية العسكرية التي حدثت في البنين في 6 يناير 1977، ولو بشكل غير مباشر عبر توفير مكان للتدريب والنقل الجوي للمرتزقة الذين حاولوا الإطاحة نظام الرئيس كريكو، وهذا أظهره التحقيق

---

1. عبد القادر الأعرج، **السياسة المغربية في المحيط المغاربي (1956-1994)**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط 1995، ص.59.

2 Hammad ZOUITNI, op.cit, p.

3. أرسل المغرب مبعوثين للعديد من الدول الإفريقية سنة 1974 لتوضيح موقفه من نزاع الصحراء وهم : الزموري، الخطابي، السنوسي وأحرضان.

4. بعد تولي الجنرال "موبوتو" مقاليد السلطة في الكونغو إثر انقلاب عسكري سنة 1965، دعى إلى قيام ثورة ثقافية في البلاد بالرجوع إلى الأصالة الزايرية، وبتغيير إسم الدولة إلى جمهورية "الزايير" بدلا من "الكونغو" وإبعاد الكنيسة الكاثوليكية عن عضوية الحزب السياسي، كما تم منع استعمال اللغة الفرنسية في المدارس حتى نهاية المرحلة الابتدائية لتدرس بدلا عنها اللهجات المحلية حسب كل منطقة. أنظر: محمد العلاوي، **التعاون العسكري المغربي الإفريقي الجذور والتطورات التاريخية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس سايس، السنة الجامعية 2011 – 2012، ص: 170.

الذي أجراه مجلس الأمن والذي قوبل بالرفض من طرف المغرب ونفى أي دور له في تلك المحاولة[1].

كما قام المغرب بتقديم الدعم العسكري والمالي لحركة "أونيتا" بزعامة "جوناس سافيمبي" والتي كانت تخوض حربا أهلية ضد النظام المركزي بأنجولا الذي يترأسه "دوس سانتوس" وقد تجسد هذا الدعم في تكوين الأطر العسكرية للمنظمة والذي بدأ منذ سنة 1978[2].

نستنتج من خلال ما سبق ذكره أن هذه المرحلة شهدت عودة قوية للمغرب على الساحة الإفريقية باستعمال الأدوات السياسية والعسكرية، هذه الجهود كانت تتفاعل على خلفية بداية نزاع الصحراء وحاجة المغرب لدعم الدول الإفريقية القريبة منه ايديولوجيا، وهو ما يفسر تركيزه على الدول المحافظة كالغابون والزايير، لكن هذه الاستراتيجية لم تنجح في تحقيق أهدافها، فمن الناحية الزمنية كانت عودة المغرب لإفريقيا متأخرة، كما ارتكب صناع القرار العديد من الأخطاء كان آخرها تأسيس الاتحاد العربي الإفريقي الموقع مع ليبيا سنة 1984.

2-تقييم السياسات الإفريقية للمغرب:

تضع كل دولة في استراتيجيتها الرئيسية خدمة مصالحها الوطنية وحمايتها، وتسخر من أجل ذلك سياستها الخارجية التي تعمل على استثمار الجانب السياسي أو الاقتصادي، من أجل الوصول إلى الغاية المنشودة، هذه الغاية تتحقق إما بالتأقلم مع الأوضاع الدولية بما يحافظ على المصلحة الوطنية وإما بالتكيف مع هذه الأوضاع رغم وجود بعض العراقيل، وفرصة الاختيار بين الاحتمالين تحدده أساسا القدرات التي تتوفر عليها الدولة سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي داخل المجتمع الدولي.

بالنسبة للمغرب لم يكن هدفه الرئيسي في إطار تعامله مع محيطه الإفريقي يخرج عن هذه المهمة، حيث كان دائما حريصا للحصول على تأييد الدول الإفريقية لمطالبه الترابية، لكن الغريب في هذه الحالة أنه سواء في مسألة القضية الموريتانية أو في قضية الصحراء لم يحصل المغرب على التأييد الكافي من جيرانه الأفارقة، وبالتالي يصبح التساؤل مشروعا حول نجاعة الاستراتيجية الإفريقية للمغرب، وحول تأثر هذه الاستراتيجية بالظرفية الجهوية والدولية.

أ-فشل الدبلوماسية المغربية في تأمين الدعم الإفريقي

[1].Abdelaziz BARRE, **les relations Maroco-Africaines 1972 – 1987 enjeux politiques et coopérations**, thèse de DES, Université Mohamed V, Rabat, 1988, p. 127.

[2]. كان المغرب يساند حركة أونيتا المسلحة ضد نظام دوس سانتوس الماركسي بأنغولا والمدعوم من الإتحاد السوفياتي وكوبا، أنظر :

Riffi Bouhout EL MELLOUKI, La politique marocaine de coopération avec l'Afrique Subsarienne : 1960 – 1994, in **Le maroc et l'afrique après l'indépendance**, (coord. Abdellah saaf), op.cit, p : 81.

باستثناء مشاركة المغرب في تأسيس مجموعة الدار البيضاء سنة 1961 واحتضانه لمؤتمر القمة الإفريقي التاسع سنة 1972، كحدثين بارزين ضمن مجهودات سياسة المغرب الخارجية خلال فترة ما بعد الاستقلال، فقد كانت الساحة الإفريقية خلال هذه الفترة عنوانا للإخفاق والفشل بالنسبة للدبلوماسية المغربية، وقد تجلى ذلك بشكل واضح من خلال الموقف السلبي لجل الدول الإفريقية في دعم مطالب المغرب الترابية سواء في قضية موريتانيا أو خلال نزاع الصحراء[1].

إن النتائج الإيجابية القليلة التي حققتها الدبلوماسية المغربية خلال هذه الفترة والتي تمثلت في كسب دعم بعض الدول الإفريقية التقدمية في حقوق المغرب المشروعة بموريتانيا، لم تلبث، في ظل تأثير ومساندة فرنسا لاستقلال موريتانيا، أن تحولت إلى فشل ذريع بعد تراجع هذه الدول عن مواقفها السابقة في تأييد المغرب، حيث قامت غينيا بفتح سفارة لها في نواكشوط في غشت 1963، كما شرعت باقي دول المجموعة في إنهاء مقاطعتها لموريتانيا وتطبيع العلاقات معها، ليتأكد بذلك فشل مجموعة الدار البيضاء في تحقيق الهدف الذي حدد لها من طرف المغرب، وبهذه النتيجة يكون هذا الأخير قد خسر أول معاركه الدبلوماسية داخل إفريقيا ليشرع في اتخاذ العديد من الإجراءات لطي صفحة هذه المرحلة، حيث قام في 13 نونبر 1983بإلغاء الوزارة المكلفة بالشؤون الصحراوية وموريتانيا وفي هذا السياق فقد عرفت هذه الفترة عودة بعض الزعماء الموريتانيين إلى المغرب بعد رفضهم للوضعية الجديدة كان أبرزهم "فال ولد عمير" [2].

وسيتكرر هذا الفشل سنوات بعد ذلك في نزاع الصحراء حيث عجزت الدبلوماسية المغربية مرة ثانية في الحصول على مساندة معظم الدول الإفريقية وتحول الدعم الإفريقي إلى مساندة لجبهة البوليساريو وتتويجها بالعضوية في منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984. وبتتبع المراحل التي مر بها نزاع الصحراء داخل المجال الافريقي وخاصة داخل منظمة الوحدة الإفريقية التي سوف تشكل، وحتى سنة 1984، الإطار التنظيمي الذي تم داخله البحث عن تسوية سلمية للنزاع، يتبين بجلاء تزايد النجاح الدبلوماسي لجبهة البوليساريو المستندة إلى دبلوماسية الجزائر وليبيا، ونجاحها في الحصول على دعم العديد من الدول الإفريقية وفشل الدبلوماسية المغربية في توسيع قاعدة المساندة الإفريقية لمطالبه بالصحراء خصوصا بعد قيام المغرب وموريتانيا باقتسام الإقليم بينهما عبر اتفاق سري[3].

---

[1]. Abdelkader EL KHADIRI, les groupements régionaux en Afrique antérieurs à l'OUA, le cas du groupe de Casablanca, in **le Maroc et l'Afrique après l'indépendance**, op.cit, p. 111.

[2]. عبد القادر الأعرج، مرجع سابق، ص. 59.

3. أنظر المراسلة الدبلوماسية من طرف السفير الفرنسي بدكار إلى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، بخصوص الاتفاق السري العسكري بين المغرب وموريتانيا، التي وجدناها في الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي بنانت :

لقد تمكنت الجبهة من تحقيق تقدم مهم داخل المجال الإفريقي، حيث تمكنت من الحصول على العديد من الاعترافات بعد الاعلان عن قيام "الجمهورية الصحراوية" حيث أعلنت مدغشقر، وهي أول دولة إفريقية، اعترافها "بالجمهورية الصحراوية" في 27 فبراير 1976، تلاتها بعد ذلك بروندي ثم الجزائر في 6 مارس من نفس السنة بهدف تفادي الظهور كأول دولة تعترف "بالجمهورية الصحراوية"، ليصل عدد الدول المعترفة بهذا الكيان سنة 1976 إلى تسعة[1].

وعند الإطلاع على لائحة الدول الإفريقية التي ساعدت على تحقيق جبهة البوليساريو لهذا النجاح الدبلوماسي السريع، يمكن القول إنه صدر عن دول يمكن وصفها بالدول الحليفة للجزائر، وهي في غالبها دول ذات توجه اشتراكي وتربطها علاقات جيدة معها، كما أن التقارب في تواريخ اعترافات هذه الدول هو مؤشر على أنها كانت متهيئة مسبقا لاتخاذ هذا القرار، في حين لم يكن المغرب يتوفر على تمثيل دبلوماسي لدى هذه الدول[2].

بعد النجاحات الدبلوماسية الملحوظة، ستنخفض موجة الاعترافات "بالجمهورية الوهمية"، لصعوبة الحصول على مزيد من المساندة الإفريقية حيث لم تحصل البوليساريو سنة 1977 سوى على اعتراف دولة "السيشل" وأربع دول في السنة الموالية، غير أن سنة 1979 ستعرف تحسنا ملموسا في وضعها الدبلوماسي من خلال حصولها على اعتراف 6 دول إفريقية و7 دول سنة 1980[3] .

من خلال ما سبق نستنتج أن جبهة البوليساريو تمكنت من تجاوز مرحلة الولادة الدبلوماسية، بعد أن نجحت في الحصول على اعتراف عدد مهم من الدول الإفريقية، وهو الأمر الذي مكنها من فرض وجودها كطرف في النزاع وأيضا ساعدها على الدخول لمنظمة الوحدة الإفريقية، لتدخل بذلك قضية الصحراء في مرحلة جديدة.

ب–دخول "الجمهورية الوهمية" منظمة الوحدة الإفريقية

Source : Centre des Archives Diplomatiques de Nantes, Ministère des affaires étrangères, Envoi de troupes marocaines au Zaire, Carton N° M20.6.2/Mars-Avril 1977, Télégramme de la Chevalerie N°806/808, à Dakar le 26.05.1977.

[1]. الدول الأخرى هي أنغولا 9 مارس، الموزنبيق 11 مارس، غينيا بيساو 13 مارس، الطوغو 15 مارس وروندا 30 مارس، أنظر: يونس رياحي، **تطور مواقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء الغربية: دراسة في آليات صنع القرار السياسي بالدول الإفريقية**، مرجع سابق، ص. 161.

[2]. هذه الدول هي غينيا الإستوائية والكونغو في 3 نونبر، تانزانيا في 9 نونبر وساوتومي في 20 نونبر، أنظر: يونس رياحي، مرجع سابق. ص.161.

[3]. الدول التي اعترفت بالبوليساريو سنة 1979 هي أثيوبيا في 24 فبراير، الرأس الأخضر في 4 يوليوز، غانا في 24 غشت، أوغندا في 6 شتنبر، زامبيا في 2 أكتوبر ولوسوتو في 9 أكتوبر. أما الدول التي اعترفت بها سنة 1980 فهي: سيراليون في 27 مارس، ليبيا في 15 أبريل، سويزلاند في 28 أبريل، بوتسوانا في 14 ماي وزيمبابوي في 3 يوليوز، أنظر: يونس رياحي، مرجع سابق، ص. 161.

خيم موضوع النزاع بخصوص الصحراء المغربية على أشغال منظمة الوحدة الإفريقية لما يزيد عن عشر سنوات، بل شكل في مراحل معينة تهديدا لوحدة المنظمة بسبب الانقسامات الكبيرة التي وقعت بين الدول الإفريقية، بين اتجاه يساند المغرب، وآخر يدافع عن حق "الجمهورية الصحراوية" في الحصول على عضوية المنظمة الإفريقية.

وبالفعل فقد تمكنت "الجمهورية الوهمية" من دخول منظمة الوحدة الإفريقية خلال مؤتمر القمة العشرين الذي انعقد "بأديس أبابا" سنة 1984 وتم اعتبارها العضو رقم 51 داخل المنظمة. ومباشرة بعد ذلك سيعلن المغرب عن انسحابه من هذه المنظمة الإفريقية في رسالة وجهها الملك الحسن الثاني للزعماء الأفارقة وتلاها عليهم مستشاره "أحمد رضا اكديرة" الذي كلف برئاسة البعثة المغربية، وبذلك تكون الدبلوماسية المغربية قد سجلت أكبر تراجع لها في افريقيا منذ حصول المغرب على استقلاله.

وفي محاولة أولية لتقييم تعاطي منظمة الوحدة الإفريقية مع نزاع الصحراء المغربية، يمكن القول أن المنظمات الدولية سواء العالمية أو الإقليمية تبقى مجالا للتشاور بين الدول سواء في إطار تعزيز التعاون أو حل المشاكل والنزاعات بالطرق السلمية وتوفير الإطار المناسب لأطراف النزاع للتوصل إلى حلول مرضية، فالمسؤولية الأساسية سواء في حل النزاع أو تصعيده ترجع لهذه الأطراف. وعلى غرار دور المنظمات الإقليمية في تسوية هذه النزاعات لكونها تكون أكثر دراية بمشاكل المنطقة وخصوصياتها[1]، فقد تولت منظمة الوحدة الإفريقية ملف النزاع حول الصحراء في وقت كانت تعاني فيه من انقسام إيديولوجي كبير بين دول تقدمية وأخرى محافظة، وبالتالي فنجاحها في تسويته كان رهينا بتحقيق التوافق بين هذين الاتجاهين[2]، لكن عكس ذلك ساهمت قضية الصحراء في تعميق هذا الخلاف والذي وصلت حدته في مراحل معينة إلى حد التهديد بحل هذه المنظمة.

وإذا كانت الجزائر في البداية قد وجدت صعوبة في فرض قبول البوليساريو داخل أجهزة المنظمة، فإنها عجزت عن تكرار نفس الإنجاز في مؤتمرات القمة الإفريقية المنعقدة بكل من "جزر موريس" سنة 1976، "الغابون" سنة 1977[3] و"السودان" سنة 1978، فإن سنة 1979 قد سجلت بداية الصعوبات الدبلوماسية للمغرب داخل المنظمة الإفريقية بسبب الانسحاب الموريتاني من النزاع وتخليها عن إقليم وادي الذهب، وقد كان لقاء

[1]. Aziz HASBI et Ahmed AMJAD, **l'OUA et la question nationale du Sahara, in édification d'un état moderne**, Albin Michel, Paris, 1986, p. 363.

[2]. عبد السلام الصفريوي، **الملف الدبلوماسي لنزاع الصحراء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الرباط، 1981، ص. 131.

[3]. في الدورة المنعقدة بالغابون، قام الرئيس الغابوني عمر بونغو بمنع وفد البوليساريو من المشاركة في مؤتمر القمة. أنظر: يونس رياحي، مرجع سابق، ص. 163.

لجنة الحكماء التي تم إنشائها سنة 1979، للبحث في تسوية للنزاع مع قيادي البوليساريو في ماي 1979 بالجزائر، مؤشرا قويا على بداية اختراق البوليساريو لأجهزة المنظمة إذ كان ذلك أول لقاء رسمي بين زعماء الحركة ومنظمة الوحدة الإفريقية[1].

وقد عقد اجتماع لكل الدول المعنية بالنزاع للبحث في سبل إيجاد حل للنزاع، وتم على غرار ذلك إنشاء لجنة خاصة من خمس دول أعضاء في المنظمة لتنفيذ ومراقبة الاستفتاء بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة[2]، وقد تبنى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في "مونروفيا" توصيات اللجنة واعتبرها أرضية ومنطلقا لتسوية نزاع الصحراء. لكن، حسب الموقف المغربي، فالتصويت على هذه التوصيات شابه عدة عيوب مسطرية، كما أن التوصية التي اعتمدت في قمة الخرطوم في 30 نونبر سنة 1978 والتي على أساسها تم إنشاء هذه اللجنة تنص على تقديم هذه الأخيرة لنتائجها أمام دورة استثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية حول الصحراء وهو ما لم يحترم، وبالتالي ليس للقمة العادية في مونروفيا، حسب المغرب، الأهلية لدراسة مقررات اللجنة والتصويت عليها[3]، فلجنة الحكماء بذلك تكون قد تجاوزت السلطات المخصصة لها، حيث تحولت إلى إطار لحل قضية الصحراء عوض المؤتمر الاستثنائي، وهو ما يفسر حسب المغرب بوجود دولتين داخل اللجنة سبق لهما الاعتراف "بالجمهورية الصحراوية" وهما مالي وتنزانيا، مما ينزع صفة الحياد والموضوعية عن توصياتها[4].

أكدت هذه الأحداث أن موقف المغرب قد تراجع داخل المنتظم الإفريقي، وهو ما سوف يؤكده قبول "الجمهورية الصحراوية" كعضو داخل منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، هذه النتيجة كانت متوقعة منذ قرار القمة الافريقي سنة 1983 في "أديس أبابا" والذي دعا المغرب للدخول في مفاوضات مباشرة مع البوليساريو لحل النزاع، وهو ما يمكن اعتباره اخفاقا للدبلوماسية المغربية التي ارتكزت استراتيجيتها داخل منظمة الوحدة الإفريقية على حصر النزاع بين المغرب والجزائر، وتجاهل البوليساريو واعتباره مجرد أداة سياسية وعسكرية تملكها الجزائر، وهو عكس ما أقرت به توصيات منظمة الوحدة الإفريقية حيث أشارت إلى البوليساريو من خلال توصيتها كطرف مباشر في الصراع، وبالتالي ففشل منظمة الوحدة الإفريقية في حل النزاع الصحراء بطريقة تحظى بقبول كل الأطراف يرجع بالدرجة الأولى للتباعد الكبير في المواقف بين هذه الأطراف وأيضا لعوامل أخرى

[1]. Léon CESAR CODO, le Maroc au sud du sahara, politique africaine ou manœuvres politiques conjoncturelles, **Le mois en Afrique**, N°241-242 et N°239-240 Décembre/Janvier et Février/Mars 1986, p.27.

[2]. Jeune Afrique N°970, Aout, 1979.

[3]. Aziz HASBI et Ahmed AMJAD, op.cit, p. 372.

[4]. Idib, p. 373.

مرتبطة بآلية تسوية المنازعات داخل هذا المنتظم الإقليمي.

يمكن القول إن "الجمهورية الوهمية" لم يتوفر فيها الشروط القانونية والضرورية لإعطائها صفة الدولة فضلا عن قبولها في منظمة الوحدة الإفريقية، ومع ذلك فقد نجحت في انتزاع اعتراف معظم الدول الإفريقية داخل المنظمة بفضل الجهود الدبلوماسية المكثفة للجزائر وليبيا، وقد كانت نتيجة هذا الحدث المفاجئ، هو انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، وبالتالي إبعاد هذه الأخيرة عن كل محاولات تسوية للنزاع، فبانسحاب المغرب فقدت هذه المنظمة طرفا أساسيا في المفاوضات[1]، وبالتالي ستظهر محاولات أخرى لحل نزاع الصحراء سواء في إطار أممي أو من خلال اتصالات مباشرة بين أطراف النزاع.

ج- أسباب فشل الدبلوماسية المغربية في إفريقيا خلال هذه الفترة

كثيرا ما كانت الدبلوماسية المغربية تبرر إخفاقها دبلوماسيا خلال المراحل الأولى لنزاع الصحراء، وخصوصا داخل منظمة الوحدة الإفريقية، إلى فساد الأنظمة المساندة للبوليساريو والتي اتخذت مواقفها المناهضة للمغرب "بضغط" من الجزائر وليبيا، غير أن هذا القول يحصر النجاح الدبلوماسي للبوليساريو في إطار لا يعدو كافيا لفهم كل تفاعلات هذا النزاع.

فإخفاق المغرب دبلوماسيا في نزاع الصحراء على غرار ما آلت إليه قضية موريتانيا، تفسره العديد من الأسباب بعضها مرتبط فعلا بعوامل خارجية مرتبطة بقوة منافسيه وحضورهم القوي في افريقيا، فرنسا في مرحلة أولى والجزائر وليبيا في مرحلة ثانية، وبأسباب داخلية تتمثل في عدم نجاعة استراتيجيته الإفريقية والتي طبعها التعامل الظرفي الذي كانت تحركه بالأساس المطالب الترابية للمغرب.

أولا: محدودية الاستراتيجية الإفريقية للمغرب

عند القيام بجرد للكتابات التي تناولت السياسة الإفريقية للمغرب بشكل عام قصد البحث عن إجابات لأسباب محدودية السياسة المغربية المتبعة تجاه الدول الإفريقية في تلك الفترة، يبرز لنا اتجاهان فكريان، الاتجاه الأول يمثله بعض الباحثين الأجانب مثل "سيزار كودو" (Léon Cesar Codo) و"موريس باربيي" (Maurice Barbier)، والذي يخلص إلى القول بعدم امتلاك المغرب لأية استراتيجية فعالة تعكس فلسفة عامة وتمارس في إطار قالب سياسي وإيديولوجي واضح، فسياسة المغرب الإفريقية، لا تتجاوز لعبة دبلوماسية وسياسية تخضع لاعتبارات ظرفية وتكتيكية[2]. فإفريقيا لم تشكل حسب هذا الاتجاه، بالنسبة للمغاربة، سوى مجالا يتجه إليه ظرفيا في مناسبات معينة بسبب حاجته لدعم الدول الإفريقية لمطالبه

[1]. Hammad ZOUITNI, op.cit, p. 206.

[2]. Léon CESAR CODO, op.cit, p. 33.

الترابية، وهو ما يفسر ضعف التمثيلية الدبلوماسية للمغرب في افريقيا[1]. وقد شكل اللجوء الظرفي لإفريقيا، معطى ثابتا في سياسة المغرب الإفريقية وبالتالي كان من البديهي أن يفتقد المغرب لأي دعم إفريقي وأن تتعرض جل مبادرته الإفريقية للإخفاق[2].

أما الاتجاه الثاني، والذي يمثله بعض الباحثيين المحليين أمثال "حماد الزويتني" (Hamad ZOUITNI)و"حسن أوريد" (Hassan AOURID) فيعتبرون أن كل المبادرات الإفريقية للمغرب تنخرط في إطار استراتيجية واضحة، حيث أن إدراك التعارض الذي يشكله الانخراط المطلق في التضامن الجهوي الإفريقي مع مصالحه الخاصة، دفع بالدبلوماسية المغربية لتبني استراتيجية يجوز تسميتها "بالانخراط المحدود"، ذلك أن ضعف موارده المالية كان يحتم عليه تكييف سياسته الإفريقية بما لا يضر بهذه الموارد، وهو الوضع الذي يفسر انخراطه المحدود في كل الصراعات الكبرى للدول الإفريقية كقضايا التحرر والقضاء على الأبارتايد[3]. فمحدودية انخراط المغرب إفريقيا، يفسر حسب هؤلاء الباحثين بمحدودية موارده المالية والتي لا تمكنه من الاستجابة سوى ل 10% من الطلبات الإفريقية[4].

في هذا السياق يذهب البعض في تفسيره للاهتمام الظرفي للمغرب بعلاقاته الإفريقية، بكون الدبلوماسية المغربية تتأرجح بين دائرة وأخرى، مثل الدوائر العربية والإفريقية، في أولوية تحددها عوامل داخلية وخارجية، وبالتالي فغياب الاهتمام في هذه المرحلة بإفريقيا يرجع لقوة المنافس الجزائري وتزايد دور المغرب داخل العالم العربي[5].

لقد عكست استراتيجية المغرب تجاه الدول الإفريقية إلى حد كبير صفات السياسة الخارجية للمغرب بصفة أشمل والمتمثلة في الواقعية التي تعترف بالتأثير الذي يمكن أن تمارسه الدولة على الوقائع التي تفرض عليها، والمرونة في التكيف السريع مع المستجدات العالمية والجهوية، والأمثلة في هذا المجال متعددة حيث يمكن الإشارة إلى حدث "المسيرة الخضراء" أو اتفاق "الاتحاد العربي الافريقي"[6].

غير أن إخفاق الدبلوماسية المغربية في الحصول على دعم الدول الإفريقية لمطالبه الترابية سواء في مرحلة موريتانيا أو الصحراء لا يعزى فقط لأخطاء الاستراتيجية المغربية، ولكن أيضا لعوامل موضوعية

---

[1]. Maurice BARBIER, **Le conflit du Sahara Occidental**, l'Harmattan, Paris 1982, p. 11.
[2]. Abdelaziz BARRE, op.cit, p. 281.
[3]. Hammad ZOUITNI, op.cit, p. 33.
[4]. Philippe DECARN, la politique africaine du maroc, **l'Afrique et l'Asie moderne**, N°143 hiver 1984/1985, p. 14.
[5]. Hassan AOURID, **Contribution à l'étude de la Coopération Maroc-Africaine**, D.E.S en droit public, Université Mohammed V, Faculté des Sciences Juridiques et Economiques et Sociales, Rabat 1992, p. 55.
[6]. Chaouki SERGHINI, les déterminants de la politique extérieure marocaine, in **Edification d'un état moderne** (sous la direction de Gorges Vedel) Albin Michel, Paris, 1986, p. 447.

مرتبطة بقوة باقي أطراف النزاع والأوضاع الإفريقية خلال هذه المرحلة.

ثانيا: الحضور القوي للدول المناوئة للمغرب

واجهت المغرب، خلال مرحلتي مطالبته بكل من موريتانيا والصحراء المغربية، قوى إقليمية ودولية معارضة لهذه المطالب، ففي المرحلة الأولى كان استقلال موريتانيا هدفا سعت فرنسا لتحقيقه والدفاع عنه و لم تدخر في ذلك جهدا لإقناع الدول الإفريقية لمساندة استقلالها والاعتراف بها كدولة مستقلة، وسترفض فرنسا أية مفاوضات مع المغرب في هذا المجال، حيث أعلنت في 3 دجنبر 1958 عن تنظيم استفتاء دستوري في موريتانيا[1]، كما عملت على استغلال نفوذها القوي داخل العديد من العواصم الإفريقية وخاصة مجموعة برازافيل التي كانت تتشكل من مجموعة من الدول الإفريقية والتي تشترك في خضوعها للاستعمار الفرنسي[2] وبالتالي كان واضحا أن فرنسا تتمتع بنفوذ قوي داخل المجموعة[3].

كما خضعت الدول الإفريقية المحافظة، التي كانت تؤيد المطالب المغربية بموريتانيا، لتأثير فرنسا في هذا الموضوع وأخذت هذه الضغوطات أشكالا سياسية، اقتصادية وثقافية وبالتالي ساندت إلى حد كبير في استقلال موريتانيا وهو ما أحرج الدبلوماسية المغربية. وفي غياب دعم الدول الإفريقية المعتدلة وضعف العلاقات المغربية مع الدول الإفريقية الأنجلفونية، لم يكن من مجال للدبلوماسية المغربية سوى محاولة الحصول على دعم الدول الإفريقية التقدمية ومن ثم جاءت مبادرة إنشاء مجموعة الدار البيضاء.

من جهة أخرى، تعرض المغرب، أثناء بداية نزاع الصحراء، لحملة دبلوماسية شرسة من طرف الجزائر وليبيا اللتان ساندتا جبهة البوليساريو دبلوماسيا وماليا، فتم عقد لقاء حاسم مسعود سنة 1975 والذي كان فرصة لتنسيق جهود البلدين لوضع استراتيجية موحدة، لدعم الجبهة ووضع حد لأية محاولة للمغرب لضم الصحراء، و لم تدخر الدولتان أي جهد لتحقيق هدفها المناوئ لمطالب لمغرب الترابية سواء من حيث الدعم المالي المقدم لجبهة البوليساريو أو الترويج السياسي لها إفريقيا[4].

لقد تمكنت "الجمهورية الصحراوية" من الحصول على اعتراف 26 دولة إفريقية، بفضل الدعم المالي والدبلوماسي الكبيرين للجزائر وليبيا، واستطاعت نتيجة لذلك من الحصول على العضوية داخل منظمة الوحدة الإفريقية، مما ترتب عليه

---

1. عبد القادر الأعرج، مرجع سابق، ص. 27.
2. يونس محمد المبروك، **تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية**، مطابع الثورة العربية، طرابلس ليبيا، 1988، ص. 76.
3. يظهر الارتباط القوي لدول المجموعة بفرنسا من خلال نص المادة 16 من ميثاق الاتحاد الإفريقي على أنه يجوز لهذا الأخير، بعد الموافقة الجماعية لأعضائه أن يتعاقد مع دولة أو مجموعة من الدول، إفريقية كانت أو غير إفريقية، لإبرام اتفاقية دولية تتمشى مع أهداف المنظمة في إشارة واضحة للاتفاقية مع فرنسا.
4. Louis BLIN, **l'Algérie du Sahara au Sahel**, l'Harmattan, paris, 1990, p. 340.

انسحاب المغرب من عضوية المنظمة الإفريقية، حيث أنه كان عاجزا عن مجاراة هاتين الدولتين اللتين تمتلكان إمكانات مالية مهمة، خصوصا وأن بداية نزاع الصحراء تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط بسبب تبعات الأزمة المرتبطة بحرب أكتوبر بين اسرائيل والدول العربية سنة 1973، وبالتالي ارتفاع الناتج الوطني الخام لهاتين الدولتين بشكل كبير مما مكنهما من الاستثمار دبلوماسيا في العواصم الافريقية. فالواقع الذي فرضته قوة الدبلوماسية الجزائرية والليبية حصرت بشكل كبير عدد الدول الإفريقية التي يمكن أن تساند المغرب، وهو ما يفسر النجاح الكبير للبوليساريو في افريقيا، مما جعل المغرب يبحث عن نهج جديد في سياسته الإفريقية، وهو ما سيتحقق بالفعل لاحقا، حيث أعلن المغرب في سنة 1986 عن حل "الاتحاد العربي الافريقي" الموقع بين المغرب وليبيا، وبالتالي الإعلان عن نهاية مرحلة معينة في سياسة المغرب تجاه افريقيا، والتي ظلت مطبوعة بمناورات تكتيكية ظرفية ذات أهداف استراتيجية معينة كانت تهدف إلى وقف المساعدات المالية والعسكرية الليبية المقدمة إلى جبهة البوليساريو والتي ارهقت كاهل المغرب عسكريا، مقابل إحجام هذا الأخير عن دعم النظام التشادي في مواجهته لليبيا في إطار النزاع حول شريط "أوزو"[1].

3-الاستراتيجية الجديدة للمغرب كمحفز للدول الإفريقية:

لقد اعتبر انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية وما تبعه من عزلة دبلوماسية، مؤشرا واضحا عن وجود خلل في علاقاته مع الدول الإفريقية، وهو ما كان يتعين تجاوزه بنهج سياسة إفريقية مختلفة ترتكز على التعاون بأشكال مغايرة تتجاوز مخلفات المرحلة السابقة.

وفي هذا السياق قام المغرب بنهج سياسة إفريقية يمكن وصفها بأنها أكثر برغماتية، لم يعد فيها الموقف من قضية الصحراء هو المحدد الوحيد لتعريف شركاء المغرب، وبالتالي تميزت هذه المرحلة بانفتاح المغرب على شركاء جدد، كما تم تكثيف قنوات الاتصال مع الدول الإفريقية في محاولة من الدبلوماسية المغربية لتجاوز غيابها عن منظمة الوحدة الإفريقية.

أ. تحييد قضية الصحراء في العلاقات المغربية الإفريقية

إن الوضعية الصعبة التي عرفتها الدبلوماسية المغربية خلال هذه الفترة، وما نتج عنها من انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، كانت دافعا له لإعادة النظر في مضمون سياسته الإفريقية، من خلال تبني رؤية استراتيجية أكثر واقعية ومبنية على التعاون مع جميع الأطراف وتحييد قضية الصحراء التي لم تعد المحدد الوحيد للعلاقات المغربية الإفريقية[2].

[1]. Ignacio ROMONET, "le Maroc : l'heure de tous les risques", **Le Monde diplomatique**, Janvier 1984.

[2]. Jeune Afrique N°1346, Octobre 1986.

فبداية هذا التغيير في سياسة المغرب الإفريقية كان بتقديم المغرب لهبة مالية بمبلغ 10 ملايين دولار لفائدة دول الساحل الافريقي التي كانت تعاني من توالي سنوات الجفاف، وبخلاف توجهاته السابقة لم تشترط الحكومة المغربية عدم حصول الدول المعترفة "بالجمهورية الصحراوية" عن جزء من هذه المساعدات، وبالتالي استفادت منه حتى الدول الإفريقية التي كانت مواقفها سلبية تجاه المغرب، وبذلك يكون المغرب قد سجل أول تنازل عن مبدأ كان راسخا في سياسته الإفريقية وهو المقاطعة المطلقة للدول المعترفة بالجبهة[1].

وفي المؤتمر الذين نظمته الأمم المتحدة حول افريقيا سنة 1986[2]، أعلن المغرب عن إلغاء الرسوم الجمركية على وارداته من سلع الدول الإفريقية الفقيرة والتي تحمل قيمة إضافية محلية، وهو الموقف الذي سيتكرر بعد ذلك بسنوات خلال عهد الملك محمد السادس، في القمة الأوروبية الإفريقية المنعقدة بالقاهرة في أبريل سنة 2000، حيث أعلن المغرب إلغاء ديونه على الدول الإفريقية الأكثر فقرا وإعفاء صادراتها نحو المغرب من أداء الرسوم الجمركية[3].

بموازاة هذه الاجراءات، سوف تشهد هذه الفترة أيضا انفتاح المغرب على العديد من الدول الإفريقية التي كانت علاقاتها معها شبه منعدمة، بسبب طبيعة نظامها السياسي أو الاقتصادي وموقفها المساند للبوليساريو في نزاع الصحراء، وقد كانت البداية مع أنغولا كبلد ذو توجه ماركسي ومساند بشكل مطلق للأطروحات الجزائرية في نزاع الصحراء[4]، وقد تم الإعلان عن إعادة ربط العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين في بيان مشترك صدر في 25 يونيو 1985[5].

وفي نفس السياق قام المغرب أيضا بإعادة ربط علاقاته الدبلوماسية مع العديد من الدول الإفريقية كالرأس الأخضر، الموزمبيق، الطوغو والبنين، هذه الأخيرة سوف يقوم رئيسها بزيارة المغرب في مارس 1991[6]. نفس الشيء سيتحقق مع نيجريا باعتبارها دولة إفريقية مهمة، حيث سيعيد المغرب ربط علاقاته الدبلوماسية معها عبر فتح سفارة للمملكة بها ومشاركة وزير الخارجية المغربي في الاحتفالات المنظمة بمناسبة تدشين العاصمة الجديدة أبوجا في سنة 1991[7].

---

[1]. Nadir YATA, **le Maroc entre les espérances africaines et les désillusions arabes**, Lamalif, N°188, Mai 1987.

[2]. عكس ما كان متوقعا، شارك المغرب في هذه الدورة بالرغم من أن التحضير لها تم في خلال مؤتمر القمة الإفريقي العشرين والذي شهد انتخاب ممثل "الجمهورية الصحراوية" نائبا لرئيس المنظمة، أنظر : يونس رياحي، مرجع سابق، ص.192.

[3]. جريدة العلم عدد يوم 12 أبريل 2000.

[4]. كان المغرب يساند حركة أونيتا المسلحة ضد نظام دوس سانتوس الماركسي بأنغولا والمدعوم من الاتحاد السوفياتي وكوبا.

[5]. Riffi Bouhout EL MELLOUKI, op.cit, p. 81.

[6]. Idib, p. 82.

[7]. Idib, p. 79.

يتبين إذا أن المغرب أصبح منذ انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية أكثر حضورا داخل افريقيا[1]، فبتخليه عن اعتبار قضية الصحراء والتقارب السياسي والايديولوجي والعلاقات الشخصية للحسن الثاني مع القيادات الإفريقية كمحددات لعلاقاته الإفريقية، تمكن من الانفتاح على العديد من الدول بما فيها تلك التي كانت تساند جبهة البوليساريو، والتي كانت تدعوا لدخول المغرب في مفاوضات مباشرة مع حركة البوليساريو[2]، وهو ما سيتحقق بلقاء الحسن الثاني مع بعض قيادي هذه الجبهة بمراكش في يناير 1989[3].

هذه الاستراتيجية المغربية الجديدة تجاه إفريقيا شملت أيضا اهتماما متزايدا بالمشاكل التي تعاني منها القارة، وخاصة الحروب والنزاعات الأهلية، وفي هذا المجال قام المغرب في العديد من الحالات بجهود للوساطة لحل هذه النزاعات سواء في أنغولا من خلال التوسط بين الحكومة وحركة أونيتا، أو في التشاد لوضع حد للحرب الأهلية في فترة حكم الرئيس حسين هبري، أو عبر إرسال تجريدات مغربية في مهام لحفظ السلام للعديد من الدول الإفريقية التي كانت تشهد حروبا أهلية كالصومال والكونغو الديمقراطية وساحل العاج وفيما بعد في إفريقيا الوسطى[4]، كما توسط المغرب لحل بعض الخلافات بين الدول الإفريقية مثل اللقاء الذي عقد بالمغرب في فبراير 2002 وجمع رؤساء كل من غينيا، سيراليون وليبيريا من أجل الوصول إلى اتفاق حول منطقة "نهر مانو" تفاديا لاندلاع حرب إقليمية في المنطقة[5].

من جهة أخرى حاول المغرب تغيير صورته النمطية لدى الدول الإفريقية كبلد مساند للقيادات الديكتاتورية، من خلال رفضه تجديد اتفاقية التعاون العسكري والأمني مع رئيس غينيا الاستوائية "تيودور أوبيانغ"، والذي وصل للحكم عبر انقلاب عسكري سنة 1979[6]، حيث يعتبر من أكثر الأنظمة التسلطية في إفريقيا، مما جعل المعارضة السياسية لهذا البلد تستحسن هذه الخطوة، وتعتبر هذا الموقف المغربي نوعا من الضغط على النظام الحاكم للانفتاح نحو التوجه الديمقراطي[7].

استنادا إلى كل ما سبق، يتبين أن المغرب عمل منذ أواسط الثمانينيات على نهج سياسة إفريقية مغايرة، كان هدفها الأساسي هو إعادة ربط الصلة بالدول الإفريقية كشرط أساسي لإقناعها بتغيير موقفها من نزاع الصحراء، هذا المسعى كان يتطلب

---

1. Hassan AOURID, op.cit, p. 62.

2. التوصية رقم 104 الصادرة عن مؤتمر القمة الإفريقي سنة 1983 بأديس أبابا.

3. يتعلق الأمر بكل من البشير مصطفى السيد، محفوظ بايبا وإبراهيم غالي ولد المصطفى.

4. ناصر بوريطة، المغرب ودول الجنوب، ضمن **الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956 - 2006**، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، الرباط أبريل 2007، ص. 107. أنظر أيضا: رضوان الوهابي، **السياسة الافريقية للمملكة المغربية التعاون الدولي مع بلدان افريقيا جنوب الصحراء 1999-2010**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية جامعة محمد الخامس بالرباط، ص. 127.

5. Le Matin du 28 Février 2002.

6. هذه الاتفاقية تعود لسنة 1979 وتضمن لنظام غينيا الاستوائية الحماية الأمنية والعسكرية في مقابل قرارها بسحب اعترافها ب "الجمهورية الصحراوية".

7. جريدة العلم عدد يوم 12 أبريل 2000.

إحداث قطيعة مع ممارسات الماضي وقبول التعاون مع هذه الدول رغم تباين أنظمتها السياسية وقناعاتها الإيديولوجية وطبيعة موقفها من هذا النزاع، لكن نجاح هذه الاستراتيجية كان رهين البحث عن قنوات جديدة للاتصال لتعويض عضويته في منظمة الوحدة الإفريقية التي انسحب منها المغرب، وهو الأمر الذي تحقق عبر العديد من المنظمات الدولية الموازية وأهمها المؤتمر الفرنسي الإفريقي.

ب. القنوات الجديدة للاتصال

في ظل الاستراتيجية الجديدة التي انتهجها المغرب في سياسته الإفريقية، فقد باشرت الدبلوماسية المغربية البحث عن قنوات جديدة للاتصال بالدول الإفريقية، والتي مثلت بعض المنظمات الدولية الموازية فرصة لتحقيق هذه الإمكانية، لكونها تضم في عضويتها العديد من الدول الإفريقية، كالمنظمة الفرونكفونية ومنظمة التعاون الاسلامي ومنظمة المؤتمر الفرنسي الافريقي[1].

وقد شهد دور المغرب داخل منظمة المؤتمر الفرنسي الإفريقي تزايدا ملحوظا، من خلال حصوله على العضوية الكاملة خلال دورته 12 التي انعقدت بباريس في دجنبر 1985، بعد أن كان المغرب مجرد عضو ملاحظ منذ سنة 1980[2]. كما شهد مستوى تمثيله خلال دورات هذا المؤتمر ارتفاعا متزايدا، حيث تولى الملك الحسن الثاني رئاسة الوفد المغربي في جل دوراته خصوصا تلك التي كانت تحتضنها فرنسا، بعدما كان تمثيل المغرب من قبل لا يتجاوز المستوى الوزاري. هذا التحول يرجع لإدراك المغرب لأهمية دورات المؤتمر الفرنسي الإفريقي بما توفره من إطار للتحاور مع القادة الأفارقة، وهو التوجه الذي لا يزال مستمرا حتى الآن.

ويعتبر تنظيم المغرب للدورة 15 من هذا المؤتمر في سنة 1988 تأكيدا للأهمية الكبرى التي أصبح المغرب يوليها لهذه المنظمة، حيث عرفت هذه الدورة مشاركة أكبر عدد من القادة الأفارقة بلغ 22 رئيس دولة وهو ما وفر للمغرب فرصة للتواصل مع هذه القيادات ومناقشة إمكانيات التعاون بين الطرفين، كما تأكد نجاح هذه الدورة في تبني القرار المقترح من طرف المغرب، في دلالة على تزايد المكانة التي أصبح المغرب يحتلها داخل هذه المنظمة، والقاضي بانعقاد مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء، بين دورات المؤتمر، بهدف تنفيذ توصيات الدورة السابقة والتحضير للدورة الموالية[3].

كما تجدر الإشارة إلى أن المغرب قام بفتح مجالات جديدة للتعاون مع الدول الإفريقية في عهد الملك محمد السادس وخاصة مع دول الجوار، حيث انضم في فبراير 2001 إلى تجمع دول الساحل والصحراء المعروف اختصارا بتجمع "الصينصاد"، هذا القرار كان يهدف أيضا إلى سد الطريق أمام محاولات جبهة البوليساريو للانضمام لهذا التجمع

[1]. عقدت أول دورة للمؤتمر الفرنسي الإفريقي خلال شهر نونبر 1973 في عهد الرئيس الفرنسي بومبيدو كإطار للتنسيق بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في إفريقيا.

[2]. Le Matin du 14 Décembre 1985.

[3]. Jeune Afrique/l'intelligent, n°2087, janvier 2001.

الافريقي، خصوصا وأن المعاهدة التأسيسية لهذا التجمع تنص بشكل خاص على احترام سياسة الدول الأعضاء ووحدتها الترابية، وعلى منع استخدام تراب أي دولة ضد أي دولة أخرى شريكة[1].

من خلال ما سبق، يتبين أن القنوات الجديدة للاتصال التي اعتمدها المغرب في استراتيجيته الجديدة تجاه الدول الإفريقية مكنته من إعادة ربط الصلة بالقيادات الإفريقية، وبالتالي مكنته من تجاوز العزلة التي فرضت عليه بانسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، لكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لدفع الدول الإفريقية إلى تغيير موقفها تجاه المغرب، بل كان يتعين على هذا الأخير تعزيز أوجه التعاون المشترك، وهو ما سعى المغرب لتحقيقه عبر مجموعة من الإجراءات الأخرى.

أ. تكثيف التعاون العلمي والاقتصادي مع الدول الإفريقية

لقد ساهم إحجام المغرب عن إدراج المحدد السياسي كشرط رئيسي لربط علاقاته مع شركائه الأفارقة إلى انفتاحه على عدد كبير منها، وقد كانت تنمية هذه العلاقات وتوسيعها تتطلب من المغرب بدل مجهودات كبيرة للاستجابة لطلبات هذه الدول، خصوصا وأنها كانت تمر بمرحلة انتقالية وتسعى لتحسين أدائها الاقتصادي والرفع من مستوى تكوين مواردها البشرية، وهو الأمر الذي كان المغرب مؤهلا للقيام به نسبيا بعد نجاح تجربته السياسية والاقتصادية مقارنة بدول أخرى مجاورة، ولمكانته كبلد يتواجد في موقع استراتيجي ويعيش حالة من الاستقرار[2].

وفي هذا السياق وبهدف إعطاء بعد جديد لعلاقات التعاون بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، تم إنشاء وكالة التعاون الدولي سنة 1986 كهيئة تابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والتي كانت أداة لتنفيذ سياسة التعاون التي ترسمها الحكومة المغربية سواء على المستوى الاقتصادي، الثقافي أو العلمي[3].

هذه الوكالة كانت أنشطتها موجهة في البداية للدول الإفريقية جنوب الصحراء[4]، وقد كان إنشائها يستجيب لرغبة المغرب في التخفيف من حدة الإجراءات القانونية والبيروقراطية التي تطبعان سياسة التعاون التي تحددها وزارة الخارجية. وحتى تتمكن هذه الهيئة من القيام بمهامها على أكمل وجه تم تزويدها بمجموعة من الأجهزة كالجمعية العامة والمجلس الإداري الذي يتولى تحديد اختصاصات الوكالة ووضع برامج عملها وتتبعها وتنفيذها[5].

---

[1]. التقرير الاستراتيجي للمغرب 2001/2000، مجلة أبحاث، العدد 54/53 السنة الثامنة عشر، ص. 95.

[2]. عبد الحي مودن، علاقات المغرب بجنوب إفريقيا، ضمن **المغرب وإفريقيا بعد الاستقلال** (تنسيق عبد الله ساعف)، منشورات معهد الدراسات الافريقية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 4، 1996، ص. 14.

[3]. Hassan AOURID, op.cit, p. 97.

[4]. أنظر تقديم للوكالة المغربية للتعاون الدولي على الرابط التالي : https://www.amci.ma/presentation تاريخ الإطلاع : 19/06/2024.

[5]. Hassan AOURID, op.cit, p. 99.

إن قطاع تكوين الأطر الإفريقية يعتبر أحد أهم الأنشطة التي تقوم بها وكالة التعاون الدولي من خلال توزيع الطلبة الأفارقة على مختلف الجامعات المغربية وتوفير محل إقامتهم عبر إنشاء ما يسمى بالحي الجامعي الدولي والذي يضمن الإقامة المناسبة لهم، مما ساهم في ازدياد عدد طلبات الدراسة في المغرب من قبل هؤلاء الطلبة والذي شهد ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 362 طالبا برسم الموسم الجامعي 1984-1983 إلى 1725 طالبا سنة 1991، وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في المعاهد والجامعات المغربية إلى حدود السنة الجامعية 2020/2019 حوالي 12500 طالب[1].

وإذا كانت مهمة وكالة التعاون الدولي تشمل تنظيم دراسة كل الطلبة الأجانب في المغرب فإن مجهودها يبقى مركزا على الطلبة المنتمين للدول الإفريقية والذين تبلغ نسبتهم سنة 1990 حوالي 85% من مجموعة الطلبة الأجانب بالمغرب[2] وبلغ عدد الشواهد المسلمة للطلبة الأجانب الذين تلقوا تكويناتهم في المغرب إلى غاية السنة الجامعية 2020/2019، حوالي 35000 شهادة من أصل 98 دولة من بينهم 47 دولة إفريقية[3].

تزايد عدد الطلبة الأفارقة بالمغرب وإن كان يستجيب بالدرجة الأولى لرغبة الدول الإفريقية، بالنظر للسمعة الجيدة للتكوين العلمي والتقني بالمغرب، فهو أيضا فرصة لربط صلات مبكرة بالنخب الإفريقية المقبلة والتي سوف تطلع بمسؤوليات مهمة على مستوى دولها، وهو ما سوف يساعد بالتأكيد في تحسين العلاقات بين الطرفين[4].

كما يشكل المجال العسكري أحد المجالات المهمة للتعاون بين المغرب والعديد من الدول الإفريقية حيث يتم تكوين العديد من الأطر الإفريقية بالأكاديميات العسكرية بالمغرب[5]، كما أن المغرب يمد العديد من القيادات الإفريقية باستشاريين عسكريين وأمنيين كما هو الأمر بالنسبة للغابون، غينيا الاستوائية والطوغو[6].

وفي مجال العلاقات الاقتصادية، فقد بدل المغرب جهودا كبيرة للرفع من مستوى مبادلاته التجارية مع الدول الإفريقية، والتي لم تكن تتجاوز منذ حصوله على الاستقلال سوى 4% من مجموع تجارة المغرب الخارجية، وقد بادر المغرب إلى اعتماد الكثير من الإجراءات للرفع من هذه المبادلات، فبالإضافة لإلغاء الرسوم الجمركية على وارداته من

---

1. المصدر: الوكالة المغربية للتعاون الدولي، أنظر الرابط. https://www.amci.ma/realisations تاريخ الإطلاع: 19/06/2024.

2. Abdelkader EL ANSARI, **l'Agence de coopèration international**, thèse du cycle supérieur, l'Ecole National d'Administration, Rabat, 1993, p. 49.

3. Agence Marocaine de coopération internationale, le site officiel suivant : https://www.amci.ma/realisations, consulter le 19/06/2024.

4. محمد العلاوي، **التعاون العسكري المغربي الإفريقي الجذور والتطورات التاريخية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس سايس، السنة الجامعية 2011 – 2012، ص. 215.

5. محمد العلاوي، مرجع سابق، ص. 206.

6. Jeune Afrique N°1346 du 22 octobre 1986.

الدول الإفريقية الأكثر فقرا، تم إنشاء العديد من اللجان العليا المشتركة مع العديد من الدول الإفريقية، والتي أوكلت لها مهمة البحث في طرق تنمية المبادلات بين الطرفين وتذليل الصعوبات التي تحول دون ذلك. ونتيجة لهذه المجهودات ارتفعت قيمة المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا بشكل ملحوظ منذ سنة 1985 لتصل سنة 1995 إلى 2,990 مليار درهم[1].

ومع ذلك يبقى مستوى التطور في العلاقات التجارية بين المغرب والدول الإفريقية، رمزيا مقارنة مع مبادلات المغرب التجارية مع الاتحاد الأوروبي والتي وصلت سنة 1996 ل 64,5٪[2] من مجموع مبادلاته التجارية، وهو الأمر الذي يفسر بضعف وسائل الربط الجوي والبحري بين الجانبين.

إن مجال التعاون الاقتصادي الذي انتهجه المغرب تجاه الدول الإفريقية، وإن لم يكن هو الدافع المباشر الذي أثر في مواقف الدول الإفريقية كما يشير إلى ذلك "Thomas de SAINT MAURICE"[3]، فإنه يعتبر سببا حاسما جعل بعض الدول الإفريقية تغير مواقفها من نزاع الصحراء، ويتأكد ذلك من خلال العودة إلى ظروف إعلان هذه الدول لقرارها بسحب الاعتراف "بالجمهورية الصحراوية"، حيث كان ذلك في الغالب أثناء زيارة ممثلين عن هذه الدول للمغرب والتي تم خلالها إبرام العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي، فقرار البنين مثلا بتعليق اعترافها بالكيان الصحراوي، تزامن مع زيارة "بيير اوشو" (Pierre Osho)وزير الخارجية البينيني للمغرب في مارس 1997 والمقرب من الرئيس البنيني، وقد تم خلال هذه الزيارة التوقيع على اتفاقيات للتعاون، كانت اللجنة العليا المشتركة قد تدارستها خلال زيارة الوفد المغربي للبنين في فبراير من نفس السنة[4]. نفس الملاحظة يمكن تعميمها بالنسبة لبعض الدول الإفريقية الأخرى، فالقرار التشادي بتجميد الاعتراف أعلن أثناء زيارة الوزير الأول لهذا البلد "تجيماساطا كايبلا" (Djimasata Kaibala)للمغرب في ماي 1997، حيث تم التوقيع على اتفاقية خلق لجنة مختلطة للتعاون، وبروتوكول للتعاون بين وزارتي خارجية البلدين[5].

إن تزامن التوقيع على اتفاقيات للتعاون بين المغرب وبعض الدول الإفريقية وصدور قرارات هذه الدول الإفريقية بسحب الاعتراف "بالجمهورية الصحراوية"، هو مؤشر قوي على أن هذه الدول كانت جد مهتمة بالتعاون الاقتصادي مع المغرب والاستفادة من خبراته في العديد من المجالات كالماء

---

[1]. Politique africaine du Maroc, document du ministère des affaires étrangères et de la coopération (non publié).

[2].مكتب الصرف : التقرير السنوي لسنة 1996.

[3]. Thomas de SAINT MAURICE, **Sahara occidental 1991 – 1999 : l'enjeu du référendum d'autodétermination**, l'Harmattan, Paris, 2000, p. 163.

[4]. Le Matin du 23 Mars 1997.

[5]. Le Matin du 11 Mai 1997.

الصالح للشرب والصيد البحري، وبالتالي اعتبر هذا التفوق بالنسبة للمغرب حافزا دفع بها لإعادة تقييم موقفها من النزاع، فالحافز الخارجي حسب بعض الباحثين هو بالنسبة لصانع القرار إما مشكلة يجب حلها أو فرصة يتعين استغلالها[1].

كما شكلت الزيارات الخاصة والعطل داخل المغرب التي كان يستفيد منها مسؤولو الدول الإفريقية استراتيجية جديدة لتحقيق التقارب بين القيادات الإفريقية ونظرائهم المغاربة من خلال عقد العديد من الجلسات الثنائية التي كانت تساهم إلى حد ما في تقوية هذه العلاقات[2].

تجدر الإشارة إلى أن المغرب تمكن من الحصول على مواقف إيجابية من الدول الإفريقية المعترفة بالجمهورية الوهمية، توجت بتقديم المغرب لمبادرة الحكم الذاتي سنة 2007، حيث عرفت العشر سنوات الأولى من حكم الملك محمد السادس (1999 - 2010)، تجميد بعض الدول لاعترافها كدولة سيراليون سنة 2003 ومدغشقر سنة 2005 وبوروندي وكينيا سنة 2006 وجمهورية الرأس الأخضر سنة 2007، كما قررت بعض الدول الإفريقية الأخرى الذهاب بعيدا بسحب اعترافها بالجمهورية الوهمية كدولتي التشاد وملاوي سنة 2006[3].

وقد كانت هناك محاولات داخل منظمة الوحدة الإفريقية من طرف بعض الدول الافريقية المساندة للطرح المغربي، وعلى رأسهم دولة السينغال، لإنهاء عضوية الكيان الوهمي داخل المنظمة، كان ذلك في سنة 2001 خلال المؤتمر الاستثنائي الذي عقد بمدينة سرت الليبية (الذي تحول فيه اسم المنظمة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي) وكذلك في سنة 2006 أثناء قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في غامبيا، وكذلك في سنة 2009 أثناء انعقاد القمة 35 للمنظمة الإفريقية بالجزائر، حيث حاولت هذه الدول إثارة مشكل بقاء الجمهورية الوهمية داخل البيت الإفريقي وأوصت على ضرورة مراجعة الميثاق المؤسس للمنظمة الإفريقية، لكن كل هذه المحاولات اصطدمت بمعارضة قوية من قبل الجزائر والتي تتمتع بنفوذ كبير داخلها. وقد أشار الحسن بوقنطار[4] إلى أنه على المغرب، كأولوية ملحة، أن يجتهد في دفع حلفاءه داخل الاتحاد الإفريقي (في إطاره الجديد) إلى السعي لتجميد عضوية الجمهورية الوهمية ومن ثم سيفتح له المجال من أجل العودة إلى المنتظم الإفريقي. لكن الدبلوماسية المغربية اختارت كأولوية لها العودة أولا ل الاتحاد الإفريقي سنة 2017 في قمة أديس أبابا في انتظار تمكنها من نزع عضوية الكيان الوهمي في السنوات القادمة على

[1]. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1998، ط 2، ص. 10.
[2]. Jeune Afrique N°1458, Décembre 1988.
[3] : رضوان الوهابي، مرجع سابق، ص. 110.
[4] : الحسن بوقنطار: أستاذ متخصص في العلوم السياسية وعضو بالمحكمة الدستورية.

هامش تزايد تجميد الاعتراف بها وفتح كثير من الدول لقنصليات جديدة بالمملكة[1].

خاتمة:

بدون شك فقد لعبت سياسة المغرب الإفريقية دورا هاما في التغيرات التي عرفتها مواقف الدول الافريقية من نزاع الصحراء وذلك منذ نشأته، فالموقف السلبي للعديد من الدول الإفريقية من المغرب في هذه القضية لا يمكن فهمه بمعزل عن طبيعة السياسة الإفريقية للمغرب خلال المرحلة التي أدرجناها محل الدراسة، والتي كانت مطبوعة بالجهوية والانتقائية حيث تم التركيز على دول معينة تربطها بالمغرب علاقات تاريخية وتربط قياداتها بالملك علاقات شخصية، وهو ما جعل المغرب غائبا عن مناطق عديدة من القارة، مما سهل مهمة الجزائر والبوليساريو لضرب صورة المغرب وإظهاره كبلد توسعي موالي للغرب.

كما يمكن القول إن خروج المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984 شكل نهاية لمرحلة سلبية في علاقات المغرب مع إفريقيا. وبالتالي كان من الطبيعي أن تكون للتغيرات التي أدخلها المغرب على سياسته الإفريقية منذ ذلك الحين دورها في الدفع بالدول الإفريقية إلى مراجعة موقفها من نزاع الصحراء. فهذه التغيرات مكنت أولا من ربط الصلة من جديد بالدول الإفريقية سواء في إطار العلاقات الثنائية أو عبر بعض المنظمات الدولية، كما أن تحرر سياسة المغرب الإفريقية من العائق السياسي الذي كان يعتبر المحدد الوحيد لعلاقات المغرب مع الدول الأخرى، مكنه من الانفتاح على العديد من الدول الإفريقية، والتي بدل فيها مجهودات كبيرة لتكثيف مسلسل التعاون بمختلف أشكاله، الشي الذي دفع بالعديد من هذه الدول إلى إعادة النظر في نزاع الصحراء واتخاذ قرارات صبت في غالبها لفائدة الوحدة الترابية للمملكة.

البيبليوغرافيا:

المراجع باللغة العربية

✓ **الكتب**

- الطوير محمد امحمد، تاريخ التحرر من الاستعمار في العالم خلال العصر الحديث بالوطن العربي وإفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكيتين، مطبعة ونشر الهلال العربية، 1998.
- المبروك يونس محمد، تاريخ التطور السياسي للعلاقات العربية الإفريقية، مطابع الثورة العربية، طرابلس ليبيا، 1988.
- بوريطة ناصر، المغرب ودول الجنوب، ضمن الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل 1956 - 2006، منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، الرباط أبريل 2007.
- سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1998، ط 2.

[1]: "افتتاح مجموعة من القنصليات بالأقاليم الجنوبية للمملكة: انتصار للدبلوماسية المغربية الناجعة"، موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، بتاريخ 29 يناير 2020، أنظر الرابط : https://2u.pw/bes0yAt تاريخ آخر إطلاع : 19/04/2023.

- مودن عبد الحي، علاقات المغرب بجنوب إفريقيا، ضمن المغرب وإفريقيا بعد الاستقلال (تنسيق عبد الله ساعف)، منشورات معهد الدراسات الافريقية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 4، 1996.

✓ **الرسائل والأطاريح:**

- الأعرج عبد القادر، السياسة المغربية في المحيط المغاربي (1956-1994)، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط 1995.
- الصفريوي عبد السلام، الملف الدبلوماسي لنزاع الصحراء في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، الرباط، 1981.
- العبدلاوي أحمد، العلاقات الاتفاقية بين المغرب والدول الإفريقية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال 1983.
- العلاوي محمد، التعاون العسكري المغربي الإفريقي الجذور والتطورات التاريخية، أطروحة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس سايس، السنة الجامعية 2011 – 2012.
- الوهابي رضوان، السياسة الافريقية للمملكة المغربية التعاون الدولي مع بلدان افريقيا جنوب الصحراء 1999-2010، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية جامعة محمد الخامس بالرباط.
- إيديل محمد، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية للمغرب بين النظرية والممارسة بعد نهاية نظام الثنائية القطبية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهراز فاس، السنة الجامعية 2012/2011.
- رياحي يونس، تطور مواقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء الغربية: دراسة في آليات صنع القرار السياسي بالدول الإفريقية، أطروحة لنيل الدكتوراه جامعة محمد الخامس، السنة الجامعية 2004-2005.

✓ **مواقع إلكترونية:**

- افتتاح مجموعة من القنصليات بالأقاليم الجنوبية للمملكة: انتصار للديبلوماسية المغربية الناجعة، موقع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، بتاريخ 29 يناير 2020، أنظر الرابط: https://2u.pw/bes0yAt.
- تقديم للوكالة المغربية للتعاون الدولي على الرابط التالي : https://www.amci.ma/presentation

❖ **مراجع باللغات الأجنبية:**

✓ **Documents diplomatiques:**

- Correspondance diplomatique de l'ambassadeur français à Dakar au ministère des affaires étrangère française, concernant l'accord entre l'Espagne d'une part et le Maroc et la Mauritanie d'autre part, la Source de ce document : Centre des Archives Diplomatiques de Nantes, Ministère des affaires étrangères, Envoi de troupes marocaines au Zaire, Carton N° M20.6.2/Mars-Avril 1977, Télégramme de la Chevalerie N°806/808, à Dakar le 26.05.1977.
- Politique africaine du Maroc, document du ministère des affaires étrangères et de la coopération (non publié).

✓ **Livres:**

- BARBIER Maurice, Le conflit du Sahara Occidental, l'Harmattan, Paris 1982.
- BLIN Louis, l'Algérie du Sahara au Sahel, l'Harmattan, paris, 1990.
- EL ANSARI Abdelkader, l'Agence de coopération international, thèse du cycle supérieur, l'Ecole National d'Administration, Rabat, 1993.
- EL KHADIRI Abdelkader, les groupements régionaux en Afrique antérieurs à l'OUA, le cas du groupe de Casablanca, in le Maroc et l'Afrique après l'indépendance, publications de l'institut des études Africaines (IEA), Rabat 1996.
- EL MELLOUKI Riffi Bouhout, la politique marocaine de coopération avec l'Afrique subsaharienne : 1960-1994, in le Maroc et l'Afrique après l'indépendance (coord. Abdellah saaf), publications de l'institut des études Africaines (IEA), Rabat 1996.
- HASBI Aziz et AMJAD Ahmed, l'OUA et la question nationale du Sahara, in édification d'un état moderne, Albin Michel, Paris, 1986.

- KAMATO Maurice, le retrait du Maroc de l'O.U.A in rétrospective et perspectives africaine, Economica, Paris, 1995.
- MAURICE Thomas de SAINT, Sahara occidental 1991 – 1999 : l'enjeu du référendum d'autodétermination, l'Harmattan, Paris, 2000.
- SERGHINI Chaouki, les déterminants de la politique extérieure marocaine, in Edification d'un état moderne (sous la direction de Gorges Vedel) Albin Michel, Paris, 1986.
- ZOUITNI Hammad, la diplomatie marocaine à travers les organisations régionales, Casablanca, 1998.

✓ **Thèses:**

- AOURID Hassan, Contribution à l'étude de la Coopération Maroc-Africaine, D.E.S en droit public, Université Mohammed V, Faculté des Sciences Juridiques et Economiques et Sociales, Rabat 1992.
- BARRE Abdelaziz, les relations Maroco-africaines 1972 – 1987 enjeux politiques et coopérations, thèse de DES, Université Mohamed V, Rabat, 1988.

✓ **Revues:**

- CODO Léon CESAR, le Maroc au sud du sahara, politique africaine ou manœuvres politiques conjoncturelles, le mois en Afrique, N°241-242 et N°239-240 Décembre/Janvier et Février/Mars 1986.
- Contribution du Maroc aux OMP et aux actions humanitaires extérieures, Revue des FAR, Edition 395, Décembre 2019-Janvier 2020.
- DECARN Philippe, la politique africaine du maroc, l'Afrique et l'Asie moderne, N°143 Hiver 1984/1985.
- Jeune Afrique N°1346 du 22 octobre 1986.
- Jeune Afrique N°1458, Décembre 1988.
- Jeune Afrique N°970, Aout, 1979.
- Jeune Afrique/l'intelligent, n°2087, janvier 2001.
- Le Matin du 11 Mai 1997.
- Le Matin du 14 Décembre 1985.
- Le Matin du 23 Mars 1997.
- Le Matin du 28 Février 2002.
- ROMONET Ignacio, "le Maroc : l'heure de tous les risques", Le Monde diplomatique, Janvier 1984.
- YATA Nadir, le Maroc entre les espérances africaines et les désillusions arabes, Lamalif, N°188, Mai 1987.

✓ **Sites internet :**

- Agence Marocaine de coopération internationale, le site officiel suivant: https://www.amci.ma/realisations.